الطريق الى الخليل

خالد فرّاج*

قبل سنة ١٩٨٨، وقبل حرب الخليج الأولى بالتحديد، كان في استطاعة ساكني وسط الضفة الغربية وشمالها التنقل بين المدن والمحافظات بطرق يسيرة إلى حد ما. فقد كانت الطريق بين رام الله والخليل تستغرق خمسين دقيقة على الأكثر. أمّا في هذه الأيام فصاحب الحظ الأوفر تستغرقه الطريق بين المدينتين نحو مئة وعشرين دقيقة. وهذا ليس بسبب العمران المنتشر بين المدينتين، ولا نتيجة تطور المناطق الصناعية بينهما، ولا جراء الزيادة الملحوظة في عدد مالكي السيارات من الفلسطينيين ساكني الضفة الغربية، ولا بسبب أزمات المرور الخانقة على طريق بيت صفافا أو على أطراف البلدة القديمة في القدس، وإنما لأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي منعت الفلسطينيين حاملي بطاقات الضفة الغربية، الذين يتجاوز عددهم ٢٫٨ مليون نسمة، من دخول مدينة القدس ومحيطها إلاّ بتصاريح خاصة لهم كأفراد، ولمركباتهم. ولاحقاً مُنعت السيارات التي تحمل لوحة تسجيل فلسطينية من دخول القدس منعاً باتاً، وأُوقف العمل بإصدار تصاريح خاصة بالسيارات. ولمزيد من التوضيح يتوجه الفلسطينيون إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية بغية الحصول على تصريح لدخول القدس، لكن عدد من يحصل على التصاريح قليل جداً، ومن يتمكن من الحصول على التصاريح يكون غالباً لأسباب إنسانية، كالعلاج والولادة، من كبار التجار.

أما السواد الأعظم من الفلسطينيين فيضطر إلى سلوك طريق ملتف على مدينة القدس من جهتها الشرقية. هذه الطريق تمر بريف جنوب رام الله وريف شرق القدس وطرف غور الأردن لتصل إلى مشارف مدينة القدس من جديد، لكن من جهتها الشرقية! هناك يسمح للفلسطينيين برؤية قبة الصخرة من بعيد! فهناك بعض مقاطع جدار الفصل في بلدة أبو ديس يستطيع من يريد ان يرى من خلالها الحرم وقبة الصخرة من مكان يسمح له بالوقوف فيه من دون حاجة إلى تصريح. فحسب مخطط الجدار الفاصل أخرجت بلدة أبو ديس التي لا تبعد سوى كيلو متر واحد عن القدس ووضعت في الضفة الغربية.

قبل الوصول لمتعرجات الطريق الانتدابية التي تسمى (وادي النار) لا بد لك من رؤية إحدى اكبر مستوطنات الضفة الغربية المخطط لضمها، أو أنها ضمت فعليا، لمدينة القدس: (معاليه ادوميم)، الواقعة شرق مدينة القدس على الطريق الرئيس بين القدس وأريحا. وهنا يحالفك الحظ إذا تجاوزت هذا المقطع من الشارع بعد الساعة التاسعة لأنه بين السادسة والتاسعة من صبيحة كل يوم، باستثناء السبت، يوضع حاجز لما يسمى بحرس الحدود الإسرائيلي يمنع السيارات العربية

* عضو هيئة تحرير مجلة الدراسات الفلسطينية.

من دخوله طبعا ذهابا وإيابا. سبب المنع هذه المرة ليس أمنياً، إنما فقط لتسهيل حركة مستوطني (معاليه ادوميم) في الذهاب إلى أماكن عملهم ودراستهم في الوقت المحدد ودون تأخير، وحتى لا تعيقهم حركة السير والأزمات المرورية الصباحية التي «يفتعلها» العرب على هذا المقطع من الشارع!

يتجاوز المسافر هذا المقطع من الطريق ليصل إلى التخوم الشرقية لمدينة القدس، فيمر بقرى العيزرية وأبو ديس والسواحرة. وعلى امتداد الطرق الفرعية التي تتعرج بين المنازل تستطيع في بعض الأحيان مشاهدة المدينة المقدسة، لكن منظرها يغيب في أحيان أخرى بحكم الجدار الثعبان الذي يتلوى بين المنازل وعلى تلال تلك القرى.

يصل إلى حاجز يسمى «الكونتينر» المقام على ارض السواحرة الشرقية. هذا الحاجز مخصص لتفتيش الداخلين والخارجين من محافظات بيت لحم والخليل إلى المحافظات الوسطى والشمالية. قبل اشهر قليلة جداً سمح لأصحاب المركبات الخصوصية باجتياز الحاجز. قبل ذلك كان الوضع مختلفا تماما، فالمركبات العمومية أو حاملو التصاريح الخاصة (التصاريح هنا بين منطقة ضفة غربية وأخرى وليس إلى مناطق إسرائيلية) هم من كان يحق لهم عبور الحاجز. بعد هذا الحاجز تصل مقطع طريق وادي النار المتعرجة، التي تم توسيعها قليلاً لتستوعب حركة المرور ذهاباً وإيابا من وسط وشمال الضفة الغربية وشمالها إلى جنوبها وبالعكس. هذه الطريق حصدت أرواح كثير من الفلسطينيين في حوادث المرور، وتحديداً في فصل الشتاء، نظراً لحدة منحدراتها وكثافتها.

قبل بناء الجدار الفاصل لم تكن تميز الفرق، أو الحدود، بين بلدة بيت ساحور ومدينة بيت لحم وبلدة بيت جالا. فالمدن الثلاث ان جاز التعبير وحدة واحدة. أما بعد بناء الجدار فقد أصبح من السهل ان تميز على الأقل الحدود بين بيت جالا وبيت لحم. فالجدار الذي أقيم على أراضي البلدتين فصل بين القدس وبيت لحم وبيت جالا.

على الرغم من ان الرحلة لمدينة الخليل، لكن المسافر من حملة هوية الضفة الغربية مضطر لعبور البلدات الثلاث بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا ومخيم عايدة وقرى شرق بيت لحم، ليصل إلى الشارع الرئيسي بين القدس والخليل. وهنا تجدر الإشارة إلى ان هذا المقطع من الشارع من المقاطع القليلة التي تختلط فيها حركة السير بين العرب واليهود وذلك لعدم وجود بدائل التفافية للعرب، أو لكثرة المستوطنات وانتشارها في منطقتي بيت لحم والقدس والخليل، فبالكاد تمر بتلة صغيرة أو كبيرة دون ان ترى مستوطنة فوقها. كافة المرتفعات هنا مليئة إما بالمستوطنات التي تحمل مسميات دينية يهودية مستوحاة من التوراة أو بالنقاط العسكرية. أهم هذه المستوطنات التي ستضم لحدود مدينة القدس حسب مخطط الجدار هي مستوطنة «كفار عصيون». وهي تتوسط الطريق بين بيت لحم والقدس، وتبعد ٢٠ كلم جنوب القدس. ليس بعيداً عن هذه المستوطنة، وعلى نفس الخط، تمر بمحاذاة مخيم العروب الذي يقع ضمن محافظة الخليل. واللافت ان المخيم محاط بالأسلاك الشائكة والبويات. والجنود الإسرائيليين لا يفارقون المنطقة حماية لحركة المستوطنين.

قبل انتفاضة الأقصى كان للخليل عدة مداخل رئيسية أهمها المدخل الشمالي الذي يمر من بلدة حلحول، أما الآن، وبعد انتشار الحواجز بالضفة الغربية وتغير معالم الطرق من قبل سلطات الاحتلال، فأن محافظة الخليل التي تعد ما يزيد عن نصف مليون نسمة لها مدخل واحد فقير وغير

مؤهل لاستيعاب حركة السير الكثيفة الوافدة لمدينة الخليل، من الجهة الشرقية لبلدة حلحول. وترابط على هذا المدخل نقطة عسكرية وأبراج مراقبة وعشرات أجهزة المراقبة والتصوير وحاجز مجهز للعمل بأي لحظة .

على غير العادة فالوقت الطويل الذي قطعته من رام الله إلى لخليل لم يكن نتيجة انتشار الحواجز كما هو الحال في شمال الضفة الغربية، بل للتغيرات الحاصلة في اتجاه الطريق تتوجاً لسياسة الفصل العنصري التي تفرضها دولة الاحتلال على السكان الفلسطينيين .

ولأنني لست « حالة إنسانية » ولا تاجراً كبيراً أو صغيراً، كان لا بد من أن أسلك الطريق الأطول والأصعب، من رام الله إلى الخليل، لأصل إلى هذه المدينة الصامدة تحت وطأة الاحتلال واعتداءات أشرس المستوطنين، للقيام بجولة ميدانية فيها بقصد التعرف على أحوالها وهمومها وشجونها، وكتابة هذا التحقيق

مدينة الصناعات التقليدية والحرفية

على حائط مرتفع في مدخل مدينة الخليل الشمالي كان هناك جدارية بخط عربي جميل جداً يستطيع كل زائر للمدينة أن يراها ويقرأها، وكان مكتوباً عليها « أهلاً وسهلاً بكم في مدينة حماس » . الجدارية كتبت، على ما يبدو، قبل الانتخابات التشريعية مطلع سنة ٢٠٠٦ . في زيارتي الأخيرة هذه للمدينة وجدت أن هذه الجدارية أزيلت في أعقاب أحداث غزة كما يبدو .

أطلق الكنعانيون على مدينة الخليل اسم « أربع » نسبة إلى ملكها العربي الكنعاني أربع المنتمي إلى قبيلة العناقيين. ثم عرفت باسم « حبرون » أو « حبري » . ولمّا اتصلت المدينة ببيت إبراهيم على سفح جبل الرأس المقابل له سميت المدينة الجديدة « الخليل » نسبة إلى خليل الرحمن النبي إبراهيم عليه السلام. وعندما احتلها الصليبيون سنة ١٠٩٩م أطلقوا عليها اسم إبراهام، ثم عادت إلى اسمها الخليل بعد جلاء الصليبيين عنها (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني) .

منذ القدم مارس سكان مدينة الخليل الصناعات التقليدية. فقد انتشرت فيها صناعة الخزف والنسيج والزجاج والصابون ودباغة الجلود والفخار والأحذية. لكن أهم ما يميز الخليل صناعة الأحذية، التي احتلت مكاناً مرموقاً في الصناعات الفلسطينية، وصناعة الزجاج، التي لها في الخليل ثلاثة مصانع. وتاريخياً، كان يوجد في البلدة القديمة للخليل حارة باسم حارة القزازين ما زالت موجودة وتحمل الاسم نفسه.

حمدي النتشة (٥٧ عاماً)، صاحب مصنع للزجاج، يتذمر من استيراد الفلسطينيين البضائع من الخارج، البضائع نفسها التي ينتجونها في مدنهم. ففي الخليل أُغلق في السنين الأخيرة نحو ٢٠٠ مشغل ومصنع للخياطة والنسيج نتيجة منافسة البضائع المستوردة، وتحديداً من الصين. وهي بضائع لا تضاهي من حيث جودتها الحد الأدنى للمنتوج الفلسطيني. يقول النتشة إن الاستيراد من الصين وغيرها، إضافة إلى الإجراءات الإسرائيلية من حصار وعقاب جماعي وإغلاق سوق العمل الإسرائيلية أمام اليد العاملة الفلسطينية، ساهم في إغلاق كثير من المصالح التجارية في المدينة التي

كانت تشغل عدداً لا يستهان به من أبناء المدينة، وحولتهم إلى جيش من العاطلين عن العمل.

أمّا عن صناعة الزجاج فيرينا النتشة صورة معلقة قديمة لمصنعه وفيه عمال يصنعون الزجاج، ويقول: كان عمري حينها ثمانية أعوام، وعمري الآن ٥٧ عاماً، وأبي عمره ٨٥ عاماً، والمصنع كان ملكاً لجدي. هي مهنة قديمة توارثناها أباً عن جد. يضيف النتشة: مكاتب السياحة الإسرائيلية تمنع السياح من التوجه إلى مناطق السلطة بحجة أنها مناطق غير آمنة. كما أن الفلتان الأمني في الضفة الغربية وقطاع غزة يؤثر سلباً في الحركة السياحية في البلد. فعلى سبيل المثال، لم نعد نرى الصحافة الأجنبية بالكثافة نفسها التي كانت قبل اختطاف الصحافي ألان جونستون في غزة. كان الصحافيون عندما يغطون حدثاً في الخليل يأتون إلى المصنع ويشترون الهدايا التذكارية. أمّا الآن، فنسبة ٧٠٪ من إنتاجنا موجهة إلى الخارج، و٣٠٪ فقط إلى السوق الفلسطينية. التاجر الإسرائيلي أيضاً، مع اندلاع انتفاضة الأقصى، لم يعد يشتري الزجاج الخليلي. لم نعد نعمل بكامل طاقتنا الإنتاجية.

وعن الدور الضاغط الذي يمكن أن يمارسه رجال الأعمال والاقتصاديين الفلسطينيين لتحسين الوضع الأمني الداخلي، يقول النتشة: الحديث يدور فقط بين «فتح» و«حماس»، وبالرصاص! ولا مكان لجماعات ضاغطة في المجتمع الفلسطيني.

ويلفت حمدي النتشة النظر إلى أن صناعة الزجاج، بل مصنعه بصورة خاصة لا يعتمد على كمية الإنتاج وإنما على المهارة والجمال فيما ينتج. ويقول إن صناعة الزجاج في فلسطين مفخرة للشعب الفلسطيني، واعتماداً عليها تستطيع كتابة تاريخ فلسطين.

أمّا عن الحركة التجارية والأوضاع الاقتصادية في مدينة الخليل، فيقول: على الرغم من الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية فإن الوضع في الخليل ليس بهذا السوء. فالخليل تاريخياً تعتمد على ما تنتج. والمصانع والورش والمشاغل فيها تعتمد على اليد العاملة العائلية؛ بمعنى أن صاحب المصنع يشغل أبناءه وأقاربه، وهذا يقلل إلى حد كبير من تكاليف الإنتاج، ويحد من حالات الفقر.

سألته عن صورة المصنع التي رأيتها معلقة في مدخل المصنع – وإلى جانبها صورة للرئيس الأميركي جيمي كارتر عندما زار الأراضي الفلسطينية أوائل ثمانينيات القرن الماضي برفقة ضباط من الإدارة المدنية الإسرائيلية – ويظهر فيها وهو صبي في الثامنة من عمره – فأجاب: ابن عمي كان يعمل في أحد المتاحف في مدينة تل أبيب، في حقل الزجاج أيضاً، فرأى الصورة وتحايل على القيمين على المتحف وأحضر الصورة إلى الخليل وقمنا بنسخها وإعادة الأصلية إلى المتحف. كان ذلك أواسط الثمانينيات.

يختتم حمدي النتشة بقوله إن التجار والمستهلكين أخذوا يعودون إلى المنتوج الفلسطيني بصورة عامة، والخليلي بصورة خاصة، الأمر الذي سيعيد إلى هذا المنتوج قيمته في الفترة المقبلة. ودعا السلطة الفلسطينية إلى بذل مزيد من الجهد لحماية الموروث الثقافي الفلسطيني والصناعات التقليدية عبر دعمها وحمايتها، ووضع قوانين استثمار تحافظ على هذه الصناعات.

خريطة سياسية وعائلية مميزة

في الطريق من مصنع الزجاج إلى البلدة القديمة رافقتني منار عبد الحليم، العاملة في إحدى المنظمات الدولية، وحدثتني عن الوضع الخاص والمميز للحياة في مدينة الخليل، معتبرة أن المدينة المحافظة تقودها العائلات قبل الأحزاب السياسية، وقبل السلطة والأجهزة الأمنية. فمعظم مشكلاتها يُحل بالتوافق بين ممثلي العائلات وكبارها. وهم أيضاً الذين تأخذ السلطة برأيهم أو تحسب حسابهم في التعيينات الكبيرة. أمّا الأحزاب والحركات السياسية في المدينة فهي أيضاً موزعة على العائلات. وهنا يدور الحديث عن عائلات ممتدة قد يصل عدد أفراد بعضها إلى عدة آلاف، يتوزع أبناؤها على الأحزاب السياسية، وتحديداً على «فتح» و«حماس» أساساً، ثم على القوى الأُخرى. وربما هذا ما يفسر، بحسب منار، عدم انتقال الصراع الداخلي بين «فتح» و«حماس» إلى قلب مدينة الخليل. أمّا اللافت في الخريطة السياسية فهو الوجود القوي لحزب التحرير الإسلامي؛ هذا الحزب الذي لا يشارك في الحياة السياسية العامة في المجتمع الفلسطيني من انتخابات وتمثيل. وقد برز حضوره اللافت من خلال مؤتمر، ومن خلال مسيرة نظمها في صيف السنة المنصرمة تحت عنوان «الخلافة القوة القادمة»، حضرها ما يزيد على عشرة آلاف شخص وفق تقديرات وسائل الإعلام في حينه (في سنة ٢٠٠٧ نظم الحزب مسيرة ومهرجاناً مماثلاً في مدينة رام الله حضره ما يقدر بعشرين ألفاً). لكن القوة السياسية الأولى، بحسب مؤشر الانتخابات التشريعية الأخيرة، هي حركة «حماس» التي حصدت المقاعد التسعة المخصصة لدائرة الخليل.

ويُسجَّل لـ«حماس» قصة نجاح مختلفة في مدينة الخليل. فمن ضمن مؤسساتها العاملة هناك تنشط الجمعية الخيرية الإسلامية التي تملك سلسلة من المدارس الخاصة منتشرة في المدينة، إضافة إلى سلسلة عيادات عامة وتخصصية. وتقدم الجمعية الخدمات التعليمية والطبية بأسعار رمزية، ومجاناً لعائلات الأسرى والشهداء. وتعتمد الجمعية في تمويلها على مشاريع ربحية تمتلكها، وعلى التبرعات التي تتلقاها من كبار رجال الأعمال في المدينة. وبالإضافة إلى الجمعية الخيرية هناك جمعية الشبان المسلمين التي تعنى هي أيضاً بالشأن التعليمي، إذ تشرف على عدة حضانات ورياض أطفال ومدارس للمرحلة التعليمية الأولى.

مشاريع إعمار البلدة القديمة في الخليل

يوجد في أحد المباني التاريخية، بالقرب من الحرم الإبراهيمي الشريف، مقر لجنة إعمار البلدة القديمة في الخليل، التي أُلّفت بموجب مرسوم رئاسي سنة ١٩٩٦ أصدره الرئيس الراحل ياسر عرفات بهدف محاصرة ومواجهة الاستيطان اليهودي داخل البلدة القديمة، من خلال تطويق البؤر الاستيطانية بحلقات من المباني الآهلة لمنع توسعها أفقياً، ومنع التواصل العمراني لهذه البؤر بزيادة الكثافة السكانية العربية بينها. وهدف مرسوم التأسيس أيضاً إلى الحفاظ على التراث الثقافي والعمراني. أمّا الهدف الثالث فكان إحياء البلدة القديمة، التي ساهمت الإجراءات الإسرائيلية في تهجير جزء من سكانها، وإعادة تأهيل البنية التحتية فيها وإصلاح المباني المهجورة.

في عِليّة الطبقة الثانية من المبنى التقليدي للجنة الإعمار التقيت المدير التنفيذي للمشروع، عماد حمدان، الذي حدثني عن المعوقات والتحديات التي واجهت المشروع منذ بدايته، منطلقاً من الموضوع الفني إذ إن مجال ترميم المباني التاريخية يفتقر إلى خبرات فلسطينية، الأمر الذي اضطر اللجنة إلى البحث عن خبرات خارجية، والاستعانة بلجنة إعمار المسجد الأقصى بهدف تدريب كادر إشرافي من المهندسين، وكادر عمالي متخصص بمجال الترميم.

أمّا المعوق الأكثر تأثيراً في سير عمل اللجنة، منذ البدايات حتى الآن، فهو الإجراءات الإسرائيلية التي أرهقت عمل اللجنة على عدة مستويات، من إعلان مناطق وحارات كاملة مناطق عسكرية تُمنع بموجبها أعمال الترميم، إلى الأوامر العسكرية التي تصادر المنازل بحجج أمنية، إضافة إلى المضايقات التي كان يواجهها العاملون في الترميم من جانب المستوطنين، الذي كانوا يرشقونهم بالحجارة والبيض ثم يتوجهون إلى مراكز الشرطة وحرس الحدود الإسرائيلي ليشكوا إليهم أن العمال الفلسطينيين يرشقونهم بالحجارة، فتعمد السلطات الإسرائيلية إلى اعتقال العمال وتقديمهم إلى المحاكم العسكرية. وفي المحاكم كان الشهود هم المستوطنون. وكانت لجنة الإعمار تتكفل بدفع الغرامات عنهم، والمحافظة على رواتبهم، ودفع تكاليف المحامين. يقول عماد حمدان: أمام هذا الوضع كان العمال يعمدون إلى البحث عن فرص عمل أُخرى خوفاً من الاعتقال والمضايقات. علاوة على ذلك فإن عدد أيام منع التجول التي فرضت على البلدة القديمة في الخليل بشكل كامل، منذ بداية سنة ٢٠٠٠ حتى سنة ٢٠٠٣، كان مئة يوم، عدا أيام منع التجول التي كانت تفرض على الأحياء والحارات بشكل جزئي.

أمّا عن إنجازات اللجنة فيقول عماد إن اللجنة وفرت مئات فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وأكسبت كثيرين من هؤلاء مهارات ترميم المباني التاريخية. ويأتي هذا التشغيل في أوضاع اقتصادية بالغة السوء، وتحديداً في أعوام انتفاضة الأقصى. إلى جانب ذلك، رممت اللجنة نحو ٨٠٠ منزل من منازل البلدة القديمة، بالإضافة إلى ترميم الطرق والساحات. كما تم ترميم متحف الخليل، وهو من العقارات الوقفية والأثرية.

لكل مستوطن يهودي خمسة جنود لحمايته

لكل مستوطن خمسة جنود إسرائيليين لحمايته. فعدد اليهود الذين استوطنوا في البلدة القديمة من الخليل يبلغ ٤٠٠ مستوطن، بالإضافة إلى ١٥٠ مستوطناً من طلبة المدارس الدينية، في حين يبلغ عدد السكان العرب في البلدة القديمة ومحيطها ٤٠,٠٠٠ نسمة. أمّا عدد الجنود الإسرائيليين المقيمين بالبلدة القديمة، وفق معطيات مركز أبحاث الأراضي، وبحسب الموقع الإلكتروني لحركة السلام الآن الإسرائيلية، فيبلغ ٢٠٠٠ جندي. ومن أجل حماية المستوطنين الأربعمئة في المدينة، وتسهيل حياتهم، أغلقت سلطات الاحتلال نحو ١٠٦٥ محلاً تجارياً في البلدة (بحسب موقعي مركز أبحاث الأراضي، وحركة السلام الآن).

في إحدى أسواق البلدة القديمة، وتحت القناطر المفضية إلى الحرم الإبراهيمي، مشيت متجهاً إلى الحرم. لكن أصحاب المحال التجارية الذين يقفون على أبواب متاجرهم قالوا لي إن

الحرم مغلق، وممنوع دخول العرب إليه. استفسرت عن السبب فقال أحدهم: اليوم يصادف أحد الأعياد اليهودية. وقال آخر: لا نعرف السبب. آثرت الاستمرار في المشي إلى نهاية الشارع لأجد البوابة الرئيسية التي تفصل الحي العربي عن الحرم مغلقة، وهي، بالمناسبة، مجهزة بأبواب دوارة تعمل كهربائياً، ويمكن لشخص واحد فقط الدخول بعد أن يأذن له الجندي بواسطة مفتاح كهربائي يتحكم فيه. وفي نطاق الحرم، كما في كل مكان من البلدة القديمة، تنتشر عدسات المراقبة بكثافة ملحوظة، وخصوصاً في المناطق حيث يحتك العرب باليهود.

في زيارات سابقة لي لمنطقة الحرم وشارع الشهداء لم يكن المشهد طبيعياً. فبين كل عشرة أمتار وأخرى كان في وسع المرء أن يشاهد نقطة بعد نقطة للجيش الإسرائيلي في مساحة لا تتعدى ٢ كم٢، كما كان في وسعه مشاهدة منازل المستوطنين التي تملؤها الشعارات المعادية للعرب، وأهمها: «الموت للعرب». أمّا شارع الشهداء فمغلق منذ سنة ٢٠٠٠، وتحظر فيه حركة العرب لأسباب أمنية، مع أن الجيش يدعي أمام الإعلام أنه مفتوح.

يؤكد الحاج عزمي السيوري (٧٢ عاماً)، صاحب محل لبيع التحف التذكارية بالقرب من الحرم الإبراهيمي، ما قاله حمدي النتشة، صاحب مصنع الزجاج، من أن الخليل ملغية من برامج وزارة السياحة الإسرائيلية التي تستقبل وفود السياح عبر مطار تل أبيب وتتحكم في برامج رحلاتهم. والذين يزورون الخليل يفعلون ذلك على مسؤوليتهم الشخصية.

الأسواق القديمة في الخليل لا تعج بالمتسوقين كما هي الحال في مدينة نابلس، أو حتى في البلدة القديمة في مدينة القدس. فالمستوطنون وحراسهم يمارسون شتى أنواع المضايقات بحق السكان هناك. كما أن كثرة الحواجز ونقاط المراقبة وفحص وتدقيق البطاقات الشخصية عند كل مدخل زقاق وشارع تقلل من رغبة الناس في دخول البلدة القديمة. لذا أصبح التسوق يتم خارجها، ولا سيما أن أصحاب المحلات والمتاجر المغلقة فتحوا في معظمهم محلات لهم خارج البلدة القديمة.

في أحد شوارع البلدة القديمة لاحظت أن الشارع مسقوف بشبك وأسلاك شائكة، وعرفت أن الهدف هو الفصل بين المستوطنين اليهود في الطبقات العليا من المباني وبين السكان العرب. وكان لافتاً أن الشبك ملآن بالقمامة، لأن سكان الطبقات العليا يرمون قمامتهم على سكان الطبقات السفلى.

محفزات لأصحاب المحال التجارية

يضاف إلى الجهد الذي تقوم به لجنة الإعمار في الحفاظ على البلدة القديمة جهد آخر، لا يقل أهمية، وهو جهد الغرفة التجارية والبلدية، اللتين أعلنتا مؤخراً أن من يفتح متجره في البلدة القديمة يعفى من جميع الرسوم، بالإضافة إلى دفع مئتي دولار شهرياً لمدة ستة أشهر إلى كل صاحب مصلحة، كدعم من حكومة سلام فياض، وذلك من أجل تشجيع أصحاب المحلات على إعادة فتحها بعد أن كانوا أغلقوها نتيجة المضايقات والأوامر العسكرية المتكررة القاضية بإغلاقها. وبحسب الحاج عزمي السيوري فإن أحياء البلدة القديمة أصبحت تضج بالحياة شيئاً فشيئاً في الأشهر الأخيرة، باستثناء المحلات المغلقة بأوامر عسكرية.

هموم وشجون

فندق فلسطين في مدينة الخليل. (تصوير: مجدي حديد)

في مقهى حنظلة، قبالة فندق فلسطين الآيل إلى السقوط، التقيت الصحافي هشام الشرباتي، وصاحب المقهى الذي أصر على فتحه كي لا تغلقه السلطات الإسرائيلية على الرغم من أنه غير مجد مالياً. لم أستطع التركيز في بداية اللقاء، إذ المشهد غريب نوعاً ما. فأمام المقهى مباشرة نقطة عسكرية محصنة، وكأننا في الخطوط القتالية الخلفية للعدو. أمّا إلى يمين الساحة، على مسافة ستة أمتار لا أكثر، فتوجد نقطة أُخرى في الطبقة العلوية لمنزل مصادر. وأمّا إلى يسار المقهى فثمة حائط مرتفع تقع خلفه مستعمرة بيت رومانو، وهي كانت في الأصل المدرسة الثانوية (أسامة بن منقذ). وهذه ليست المستعمرة الوحيدة في البلدة القديمة، إذ هناك أيضاً مستعمرة تل رميده، وهداسا (الدبويا) وهار نوح وهغاي وكريات أربع ورمان مارمريه وتلة الخارصينا، وأبراهام أفينو). وآخر بيت تم الاستيلاء عليه في تموز/يوليو ٢٠٠٧ هو بيت الرجبي المكون من ثلاث طبقات، وأُطلق عليه اسم «بيت السلام».

يقول الصحافي الشرباتي: الإهمال الرسمي لمدينة الخليل ربما يكون بسبب بعدها عن مراكز صنع القرار في رام الله. ويضيف: الجنوب في العالم دائماً فقير، والشمال غني، باستثناء فلسطين. فشمالها وجنوبها مسحوقان. صحيح أن المشكلة الرئيسية هي إهمال السلطة، لكن المشكلة هي أيضاً فينا، نحن سكان الخليل. فنحن نعيش أزمة قيادة. ذلك بأن مسؤولي المحافظة الذين يتصلون بالمركز غالباً ما يثيرون قضايا فردية فقط. ولا يوجد تنسيق بين فعاليات المدينة لتحديد حاجاتها وتقديمها بشكل جماعي إلى مراكز صنع القرار في السلطة والجهات المانحة. فعلى سبيل المثال، في آخر أيام حكومة أحمد قريع (الحكومة التاسعة) التي كانت تعقد اجتماعها الأسبوعي في المحافظات، عقدت اجتماعاً في الخليل، ولم تقدم إليها رزمة مطالب تهم كل مواطن، وما قدم من مشاريع كان أقرب إلى أن يكون مشاريع فردية، في حين أن فعاليات مدينة نابلس، مثلاً، تقدمت برزمة مطالب جاهزة، مرتبطة بدراسات جدوى، الأمر الذي دفع المجلس إلى إقرارها على الرغم من أنها لم تنفذ نتيجة ما جرى بعد ذلك من انتخابات وحصار.

يختتم الشرباتي حديثه بالقول إنه ما لم تتضافر الجهود الفلسطينية في الخليل وغيرها لحماية البلدة القديمة، عبر إطلاق حملة دولية تظهر مدى معاناة سكان الخليل والمضايقات اليومية التي يمارسها المستوطنون والجيش الإسرائيلي ضدهم، فسنجد البلدة بعد أعوام قليلة وقد أصبح سكانها العرب أقلية واليهود المستوطنون فيها أغلبية. فالمشروع الاستيطاني في الخليل لم يتوقف، ويدل على ذلك الاستيلاء مؤخراً على بيت الرجبي، وكذلك الأوامر العسكرية الجديدة التي صدرت خلال تموز/يوليو ٢٠٠٧، والقاضية بإغلاق محلات تجارية.